



الاثنين: 27 / 8 / 2012م
الموافق: 9 / شوال / 1433هـ
العدد: (1624)

الميثاق

عدد مكرس بمناسبة
الذكرى الـ 30 لتأسيس
المؤتمر الشعبي العام

المؤتمر ومواجهة التحديات

يصر اعلام المشترك وملحقاته من مراسلي القنوات الفضائية وبعض الصحف المستقلة التي تدور في فلكه إلا ان يستمر في انتهاك قيم المهنية وان يقدم مستوى اعلامي باهت ومشوه قائم على ترويج الإشاعات وتسويق الاتهامات وتزييف وطمس الحقائق مجسداً الصورة الحقيقية لهؤلاء ولمنظومتهم الثقافية التي تتغشى فيها امراض وعامات كثيرة عناوينها الكذب والتضليل ونزعة الحقد والعداء السياسي بل والتوجه الطائفي والمذهبي والمناطق.

محمد علي عناش

عن طوره حينئذ لن يكون خروجه تمرداً او انقلاباً او تعطيلاً للبهادره الخليجية وانما دفاعاً عن النفس، بل ودفاعاً عن الوطن والشعب وحماية ما تبقى من مقومات الدولة.

ان كل المعطيات الراهنة تؤكد ان هناك من يعمل بشكل ممنهج وبنفس طويل وبمختلف الطرق والادوات على نفس التسوية السياسية واطلاق تنفيذ المبادرة

اعلام مضلل وتأمري

ليس هذا فحسب بل ويلعب دوراً خطيراً في تأجيج الأوضاع وتهميق الهوة بين أطراف الحوار الوطني وضبط الايقاع الاعلامي بما يتماشى مع خطط واجراءات تنفيذ المشترك لأجنداته التأميرية ويقدر ما هو كذلك هو في نفس الوقت يعكس الحال اليائس الذي وصل اليه الاعلام في بلادنا الرسمي والحزبي والمستغلة في هيبة وزارة الاخلاق لاجندة تأمرية الاستهتار وتحط من قيمة ومعنى الاعلام الحر في اليمن.

لم تكن أحداث وزارة الداخلية بالنسبة لهذا الاعلام حدثاً يمسه هيبه الدولة ويزعج الأمن والاستقرار وكونه محاولة بائسة من وزير الداخلية لتفجير الوضع ونسف التسوية السياسية بالتنسيق مع المتمردين والاداء الامر وانما مجالاً خصيباً للتخريف وقلب الحقائق والتغذية الاعلامية المفلسه اخلاقياً لاجندة تأمرية على الوطن سرعان ما كشفت خيوطها ودوافعها وتجلت الحقيقة التي أخرجت الألسن.

في نفس الاتجاه ان يقدم وزير مؤتمري استقالته من حكومة الوفاق الوطني هو الآخر لا يمر مرور الكرام لدى هذا الاعلام فسرعان ما ينبري لتزييف حقيقة الحدث واختلاق الاسباب والدواعي الكاذبة والترويج لها بصورة مقبولة لا تعتبر إلا عن حقد وتأثر سياسي من شخص رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي الصقوا به دوافع الاستقالة التي قالوا انها بسبب الضغوط التي يمارسها على الوزير الشعبي.

لم يعمل الاعلام الرسمي على نفي هذه الاتهامات او قراءة نص الاستقالة كالتزام ادبي واحتراماً لاختلافات المهنة، وكاجراء رسمي يفرضه القانون والدستور، لمكاشفة الرأي العام بأسبابها ودوافعها الحقيقية، تدرك ان اعلام العمري الرسمي الذي عاقب مذبذبة بسبب دموعها التي ذرفت بشكل لا ارادي، وهي تقرأ خبر تسليم السلطة بين رئيس الجمهورية السلف والخلف، لا يجرؤ ان يقوم بذلك لأن حيثيات الاستقالة كانت ستفضح اعلام المشترك وستدين حكومة ياسنوده في كثير من ممارساتها وادائها الحكومي لذا صارت متواطئة في اخفاء الحقيقة وفي ترويج الاتهامات الباطلة.

هاهو اعلام المشترك المتجر من المهنية الاعلامية يشغل عامراً رخيصاً على الوزير الشعبي، والسبب ان الشعبي الذي يحظى باحترام شعبي كبير ولا يمكن لاحد ان يزأر عليه في وطنيته وخلصه وكفافته لاحترام نفسه وشعبه واحترام الحقيقة وافاضا ان يتم التعامل مع موضوع الاستقالة بهذا الاسلوب الرخيص فقام بنشر الاستقالة التي تضمنت الاسباب والدوافع الحقيقية لها.. من أبرز ما ورد فيها:

عدم قدرة الحكومة على فهم طبيعة المرحلة وانشغال ياسنوده في تنفيذ اجندات خارج التوافق - غياب السياسة الواضحة للحكومة وكذا الخطط والبرامج للأولويات المطلوب تنفيذها، تراخي ياسنوده تجاه بعض الوزراء المعرقلين للوفاق الوطني بالإضافة الى الكثير من الاسباب المتعلقة باهمال قضايا الناس والتراخي في تنفيذ المبادرة الخليجية المزممة.. وهي من الاسباب الجوهرية التي لامست بوعي عميق - اختلالات وفوضى الحكومة والتوجهات المشبوهة التي تمر عبرها وبالتأكيد هي من الاسباب المخفية التي تجعل أي وزير وطني لا يتصرف ان يعمل في ظل هذه الحكومة وفي ظل استمرار تجاوزاتها واختلالاتها.. حقيقة لم نلتفت بعد الى قضايا الوطن الجوهرية ولم نهين عوامل بناء الثقة والارضية المشتركة للالتقاء كل الجهود من أجل التغيير وبناء الدولة الحديثة، مازلنا مصابين بأمراض شخصنة القضايا والمشاكل وأماورين بالمطامع الحزبية وينزعمة تصفية الحسابات والتأثر السياسي على حساب أمن الوطن واستقراره ووحدته، وعلى حساب أبناء الشعب اليمني الذين يدافعون ضريبة هذه التوجهات السلطوية من أرواحهم ودمائهم في ميادين الصراعات والحروب المفتعلة ومن حياتهم المعيشية السيئة والمتدهورة.

اجندات تأمرية

ما تم به البلاد من تأمرات ومخاطر مترتبة عليها تستدعي من المبعوث الاممي جمال بن عمر ان يكون قريباً من الأحداث وان يراقب تعاطي قوى المشترك مع بنود المبادرة الخليجية والاستقراوات التي تقوم بها هنا وهناك والغرض منها هو جر الطرف الآخر الى رد الفعل لاظهاره كمتهم ومغرقل للمبادرة الخليجية رغم انه في حالة دفاع عن النفس وماذا تنتظر من ردة الفعل على لجنة عسكرية تكيل بمكاليين وترفع تقارير مغلوبة عن مهامها المنجزة وتخفي الكثير من الحقائق، بينما الواقع الميداني مغاير تماماً، وماذا تنتظر من الطرف الآخر والكثير من قياداته وكوادره يتعرصون للاغتيالات والاختطافات والاعتداءات والاقصاء من الوظيفة.

حتماً أنه لن يظل صامتاً وسيأتي اليوم الذي سيخرج

٨- اشارة الخلافات داخل المؤتمر الشعبي العام وتأجيجها على اساس قبلي ومناطقي والانحياز لطرف ما بالاستعداد والتأليب على الطرف الآخر والهدف من ذلك هو خخلعة المؤتمر وكذا الاستقطاب والتمدد الجماهيري على حساب القاعدة المؤتمرية، ويأتي هذا التوجه ضمن مخطط اجتناب المؤتمر وورائته.

وعليه ندرك ان الاصرار على افشال التسوية السياسية وابقاء الوضع في حال من الاربك والفضوى هو تهرب من استحقاقاتها الوطنية والمرحلية، وتنفيذا لرغبات بعض اطراف المشترك التي تشعر انها تضرتت من المبادرة الخليجية كما انه تهرب من ان تفضي الى اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية يدركون تمام الادراك انهم سوف يخسرون فيها ومقلا لكل المعطيات والمؤشرات السياسية والشعبية في الساحة.. من هنا يعتقدون ان استمرار الازمة وحالة الفوضى لتنفيذ اجنداتهم التأميرية هي الطريقة الوحيدة لتلافي استحقاقات المرحلة والطريقة المناسبة التي ستكفيهم في النهاية من الانفراد بالسلطة.. هذه الطريقة التي يرأهونون عليها هي في الحقيقة وهم كبير ونهج مدمر، كونها قائمة على تدمير بنية الدولة وعلى الاقصاء

المؤتمر وحتمية بناء التحالفات

قد ينجح المشترك والاصلاح بالتحديد في تنفيذ هذه الاجندات التأميرية والانفراد بالسلطة لكن في حالة استمرار الاصلاح هو القوى السياسية والاجتماعية الوحيدة في الساحة الأكثر تنظيماً وفاعلية والأكثر قدرة على حشد الجماهير وفي التأثير الاعلامي وفي ظل عشوائية الأطراف الاخرى وبالذات المؤتمر الشعبي العام وعدم ادراكها لأهمية تصحيح مساراتها واختلالاتها وتجديد وتطوير آلياتها التنظيمية والسياسية والاعلامية، وكذا أهمية بناء التحالفات الوطنية في هذه المرحلة لأن هذه المسائل في مجملها أصبحت شرطاً رئيساً وضرورياً لمواجهة التحديات الحقيقية فاعلاً يحمي المشروع الديمقراطي في اليمن من الانتكاسة أو الألتفاف عليه ويحد من الطموحات السلطوية خارج القنوات الديمقراطية والسلمية، لذا اصبح من المهم جدا في هذه المرحلة الصعبة والخطيرة ان تحدث حالة فرز حقيقي للقوى الوطنية.

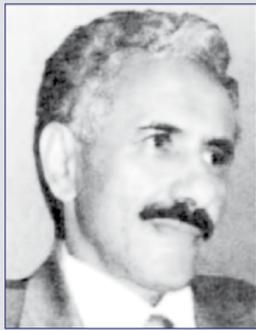
تشكيل اصطفاف وطني كبير ووجهة سياسية واجتماعية واعلامية واسعة لمواجهة التحديات الراهنة وحماية البلاد من التشرذم والانقسامات التي تقضي على السلم الاجتماعي وافشال المحاولات الانقلابية للاستيلاء على السلطة بالقوة، واجبار حكومة الوفاق الوطني على ايقاف الاستنزاف للمال العام واصدار القرارات التعسفية وارساء المناقصات ومنح التراخيص والتوكيلات المخالفة للنظام او القانون ولدواعي حزبية وارتباطات شخصية.

هذا الأمر الذي اصبح ضرورة وطنية وتاريخية متعلق على مدى استيعاب هذه القوى الوطنية وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام بخطورة المرحلة وعلى مدى ايمانها بالدور الوطني المطلوب منها في الوقت الراهن.

وعلى ما يبدو ان المؤتمر الشعبي العام الذي خاض تجربة سياسية ووطنية قاسية طوال سنة ونصف من الازمة جعلته أكثر ادراكاً بحجم المخاطر والتأمرات وأكثر حكمة وواقعية في تعاطيه مع قضايا الوطن المصرية وفي رؤاه وتصوراتها لتجاوز الازمة دون ان تتأثر سلباً بنى المجتمع والبنى المؤسساتية للدولة والمؤهلة لجميع الاطراف للدخول في مرحلة جديدة عنوانها «معا نحو البناء والتغيير» لذا هو اليوم أكثر استعداداً للمضي في هذا الاتجاه.

ادراكاً منه بأهمية الدور الوطني الذي يجب ان تلعبه القوى الوطنية في هذه المرحلة، من هنا يمد يده لهذه القوى بصدق ودافع وطني مسئول لتجاوز الازمة والانتقال الى المرحلة والبناء والتغيير. فهل تستطيع هذه القوى لهذه المبادرة المفتوحة أم انها ستجاملها ظناً منها انها قادرة على مواجهة التحديات بغيردها، وهذا وهم كبير وغباء سياسي ناتج عن جهل عميق بالواقع وبخطورة المرحلة لان تجاهلها لأهمية الاصطفاف الوطني وضرورته المرحلية لن يكون الا لصالح اطراف التآزم والفوضى والتآمر.. ولن يدفع الى السير في اتجاه الفوضى الشاملة عندما تدمر وتنهار مركزات ومقومات الدولة.

المؤتمر قائد ثورة الحرية والديمقراطية



مطهر الأشموري

في مطلع ١٩٩٥م الذي صادف شهر رمضان ظللت أتابع وجود المرحوم الشيخ عبدالله الاحمر في مكة المكرمة في

تفاوض مع الشقيقة السعودية حول القضايا العالقة.

استفزني تكرار مشهد الافطار حتى وصل الاستفزاز ذروته وفي وقت ضيق وجرح لأن أكتب يوميات صحيفة الثورة الملزم بها او الملزم بها اسبوعياً.

اضطرت للكتابة عن ذلك الاستفزاز او منه وذلك بمثابة هجوم حاد على النظام ومراكز القوى أكثر منه نقداً وفي صحيفة النظام او الحكومة وسلمت المادة كإسقاط واجب وطني الأكثر انها لن تنشر.

حاكماً أم رحل ويغض النظر عن ان يظل رئيساً للمؤتمر أم توكل رئاسة لشخصية أخرى.

ربما الخطأ الاساسي السياسي للمؤتمر انه ظل يعتمد على هذه الحاجة دون ان يعمل أكثر من ذلك او لأكثر من ذلك، ما جعله في قدر من الصعوبة لتجاوز محطة ٢٠١١ كآزمة في اليمن مع بقائه واستمراره وحققة فلولا حنكة الزعيم علي عبدالله صالح فإنه مكان للمؤتمر هذا الاستمرار حتى في ظل الحل السلمي.

اذا المؤتمر الشعبي العام يحتفل الآن بالذكرى الثلاثين لتأسيسه وأشهاره فإن عليه ادراك انه لم يهدد منذ انشائه كحزب او طرف او تنظيم سياسي كما هدد في محطة ٢٠١١م.

هذه المحطة هي مفترق طرق للمؤتمر لينتقل الى مرحلة جديدة في حياته وأدواره ووعيه وتأثيره فتجاوز تلقائية حاجة الواقع اليه او اخطاء الأطراف الاخرى لأنه بدون ذلك سترجع حتماً فيظل تهديد تهاويه وانهيائه.

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التعديل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

لا يمكن للداخل أو الخارج تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر

تجاوز المؤتمر